

يطلع عليهم مع تفهم في الاقطار فنقول يتصور معرف ذلك مشا فتم ان كانوا
عددا على لقاءهم وان لم يكن عرف عندهم قوم بالمشاهدة وهذه هي اجزيت
باختصار التواتر عنهم فان قيل لعل واحد منهم في اسير الكفار وبلاد الروم قلنا يجب
مراجعته وهذه هي الاسير ينقل اليه غيره ويمكن معرفته الثانية عشر قال ابن
برهان قد جعل ابن المذاهب ولا ولا الراء ثوبا ولا ذلك المعنى يحدث في كل زمان
مذهب تصغ اليه الاثلة وتغير خوه الانفس الثالثة عشر قال الشيخ تاج الدين
السبكي في الترتيب قال في الشيخ شهاب الدين ابن النقيب صاحب مختصر المفاتيح
وعبرها من المصنفات جلست بلمة بين طائفة من العلماء وقد ناقروا لوقد اذ
تعالجوا لامة الاربعة في هذا الزمان محتملا عارفا بمذاهبهم اجمعين ترك لنفسه مذهبها
من الاربعة بعد اعتبار هذه المذاهب المختلفة كلها لان ان الزمان به وانقاد الناس
له فانفقوا لينا ان هذه الرتبة لا يغيرها الشيخ تقي الدين السبكي ولا يثبتها لها سواه
الرابعة عشر قال الغزالي في المنجوز فصل في كيفية شرح الاجتهاد ومرعاة ترتيبه قال
الشافعي اذا رعت البراءة فعملها ان يعرضها على نصوص الكتاب فان اعوزها فعلى الاضطرار
المتواترة ثم على الاحاد فان اعوزها لم يخض في القياس بل يفتي بالظواهر القران فان
وجد ظاهر النظر في المخصصات من قياسي وغيره فان لم يجد مخصصا حكم به وان لم يجد
على افضا من كتاب السنن نظر المذاهب فان وجدها جميعا عليها تتبع الاجماع
وان لم يجد اجمالا خاص في القياس ويلاحظ القواعد الكلية او لا ويقدما على الجزئية
كما في القتل بالمشقة يقدم قاعدة الردع على مرعاة الآلة فان علم قاعدة كلية نظرية
النصوص ومواقع الاجماع عن الاحبار وذلك تاخير مرتبة لان اخر عمل العقل
مقدم ولكن الخبر مقدم في المرتبة عليه فان مستند قول الاجماع وقال في المستصحب
يجب على المجتهد في كل مسألة ان يرد نظره الى النفي الاصل قبل ورود السمعة ثم يبحث
عن الادلة السمعية المعينة في نظر الشيء والاجماع فان وجد في المسئلة اجماعا
ترك النظر في الكتاب والسنة فانها يقبلان النسب والاجماع لا يقبله والاجماع على خلاف
ما في الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ اذ لا تتجمل الامم على الخطا ثم ينظر
في الكتاب والسنة المتواترة وهما على رتبة واحدة لان كل واحد يقيد العلم
القاطع

القاطع ولا يتصور التعارض في القطعيات السمعية الا بان يكون
احدهما ناسيا فما وجد فيه نص كتاب او سنة متواترة اخذ به ثم
ينظر بعد ذلك الى عموم الكتاب وظواهره ثم ينظر في مخصصات العموم
اخبار الاحاد ومن الاقيسة فان عارض في قياس عموما او خبر واحد
عموما فقد ذكرنا ما يجب تقديمه منهما فان لم يجد لفظا نصا ولا
ظاهرا نظر في قياس النصوص فان تعارض قياسان او خبران او
عمومان طلب الترجيح فان تساوى باعنده توقف على رأي وتخير على رأي
وقال الشيخ ابواسحق الشيرازي في الملح اعلم انه اذا نزلت بالعالم
ناراة وجب عليه طلبها في النصوص والظواهر وينظر فيها ومفهوما
وفي افعال الروايات والاعمال وفي اجماع علماء الانصار فان وجد في شيء
من ذلك ما يدل على ما قضى به وان لم يجد طلبها في الاصول والقياس
عليها وبطل في طلب العلة بالنص فان وجد التعليل منصوصا
عليه عمليه وانه لم يجد المنصوص عليه يسلم ضم الراجح من الاوصاف التي
دل عليها بالدليل وان لم يجد في النص عمليا الى الظاهر وان لم يجد في
الظاهر عمليا الى المفهوم فان لم يجد في ذلك نظر في الاصول والمؤثرة
في الاصول في ذلك الحكم واختبرها متفرقة وجمعة في يسلم منها
متفرقا وجمعة علق الحكم عليه وان لم يجد عملا بالاشياء الدالة على الحكم
فان لم يجد عملا بالاشياء ان كان ممن يوجب الشبهة وان لم يسلم له عملا بالاشياء
علم ان الحكم مقصور على الاصل لا يتعداه وان لم يجد في الحاد ثبوت دليل لا يدل
عليها من جهة الشرع لا نصا ولا استنباطا بقائه على حكم الاصل في العقول
علم اقدمناه في الماسة عشرة روى ابو داود والحاكم عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان الله يبعث في كل امة نبي ورسوله
يحييهم وهداهم الى صراط مستقيم الحديث ذهب بعض العلماء الى ان
ان يكون الطبع على رأس طائفة رجل لا يكون واحدا وقد يكون اكثر
فانه انتفاع الامة بالفقهاء وان كان عاميا في امور الدين فانتفاعهم به
بغيرهم ايضا كغيره مثل اولي الامر واحكام الحديث والقراء والواعظ
القاطع

واحد